مجلس المناقصات والمزايدات
TENDER BOARD

دليل حوكمة
مجلس المناقصات والمزايدات
2022

الإصدار 1.0
V 1.0

ملخص تنفيذي

تؤكد توجيهات حكومة مملكة البحرين برئاسة سيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الموقر – حفظه الله – بشكل دائم على أهمية التزام جميع الجهات الحكومية بقواعد الحوكمة التي تضمن سلامة الأنظمة الحكومية وكفاءتها بما يعزز فاعلية الأداء الحكومي ويساهم في المحافظة على المال العام.

ومن هذا المنطلق، سعى المجلس منذ تأسيسه الى تعزيز ممارسات وأنظمة المشتريات والمبيعات الحكومية بما يضمن الكفاءة والفاعلية ويرسخ مبادئ التنافسية والعدالة في جميع نواحي إجراءات عمليات المناقصات والمزايدات، وبما يتماشى مع أفضل المعايير الدولية، لذا تعد الحوكمة أحد المرتكزات الرئيسية التي أسهمت في تحقيق رؤية المجلس الرامية للارتقاء بمكانة مملكة البحرين لتصبح نموذجاً عالمياً في مجال ممارسات المناقصات والمزايدات، مما ساهم في تنمية مشاركة الموردين والمقاولين من جهة ورفع ثقة المستثمرين من جهة أخرى.

وانسجاماً مع مبادئ الحوكمة، التزم المجلس بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة كتطوير هيكل تنظيمي للتقييم الدوري لعمليات المناقصات والمزايدات وتبني نموذج متكامل رائد على المستوى الحكومي وتطوير سياسة مؤسسية تشكل الأساس الذي يدعم كل غايات وأهداف أنشطة المجلس.

وانطلاقاً من إيماننا الراسخ بكون الحوكمة إحدى الممكنات الأساسية لتنفيذ الخطط الاستراتيجية وتبني المبادرات والتميز في الأداء، خصوصاً في ظل اهتمام الحكومة الموقرة بتطبيق الحوكمة في المؤسسات الحكومية، يسر المجلس إصدار هذا الدليل الخاص بحوكمة مجلس المناقصات والمزايدات.

نايف بن خالد آل خليفة
رئيس مجلس المناقصات والمزايدات

الفهرس

الفصل الأول المقدمة 4
نبذه عامة عن الدليل 5
أهداف الدليل 5
مبادئ حوكمة المؤسسات الحكومية 6

الفصل الثاني نبذة عن مجلس المناقصات والمزايدات 8
نبذة تاريخية عن المجلس 9
المجالس السابقة 10
رؤساء المجلس 11
أمناء عموم مجلس المناقصات والمزايدات 12
مهام المجلس 13
الخطة الاستراتيجية للمجلس 13
الرؤية 14
الرسالة 14
القيم 14
الأهداف الاستراتيجية 15

الفصل الثالث الهيكل التنظيمي 16
الهيكل التنظيمي للجهاز الفني والإداري 17

الفصل الرابع هيكل الحوكمة 18
الرؤية الاقتصادية 2030 19
برنامج الحكومة (2019 – 2022) 20
أهداف المجلس 20
الاستراتيجية العامة للمجلس 21
مؤشرات الأداء 21
المساواة بين الجنسين 22

الفصل الخامس التشريعات القانونية 23
التشريعات القانونية للمجلس 24

مجلس المناقصات والمزايدات
TENDER BOARD

الفصل الأول
المقدمة

نبذه عامة عن الدليل

إن الهدف من دليل حوكمة مجلس المناقصات والمزايدات هو التوثيق والعمل على التطبيق الأمثل له وموائمته مع المتطلبات الخاصة بعمل المجلس بما ينسجم مع كافة التشريعات الواردة فيه الخاصة بالمجلس، وذلك تنفيذاً لقرار سمو رئيس مجلس الوزراء الموقر رقم (13) لسنة 2013 بشأن اعتماد دليل حوكمة المؤسسات الحكومية والبرنامج التنفيذي للتطبيق، واستناداً للقرار الداخلي رقم (81) لسنة 2021 بشأن تشكيل فريق مراقبة وتطبيق نظم الحوكمة في مجلس المناقصات والمزايدات.

أهداف الدليل

تتمثل أهداف الدليل في التالي:

1. تحقيق الأهداف الاستراتيجية
2. تعزيز الإدارة وصناعة القرار
3. تعزيز علاقات المتعاملين
4. تطوير وتحسين الأداء المؤسسي
5. التنافسية والاستدامة
6. تعزيز الرقابة الإشرافية والتدقيق

مبادئ حوكمة المؤسسات الحكومية

وفقاً لدليل حوكمة المؤسسات الحكومية الصادر بالقرار رقم (13) لسنة 2013م، تلعب مبادئ الحوكمة دوراً مهماً ورياديا في تطوير القطاعين الخاص والحكومي، نظراً لأنها في مجملها تسعى لوضع قواعد تضمن الثقة المتبادلة بين المؤسسات الحكومية من جهة وكل قطاعات المجتمع من الجهة الأخرى، وذلك بحسب طبيعة عمل المؤسسة.

تتمثل أهمية الحوكمة للمؤسسات الحكومية في أنها تحقق عدة أدوار فعالة في الإدارة المؤسسية عبر العديد من الوسائل شاملة الافصاح والشفافية وتحمل المسؤولية للدرجة التي تسهم في تعزيز كفاءة عمليات المناقصات والمزايدات بما يتوافق مع أهداف مجلس المناقصات والمزايدات، الأمر الذي يساهم في صون المال العام وزيادة كفاءة العمليات وتحقيق درجات أعلى من العدالة والتنافسية، والارتقاء بإجراءات عمليات المناقصات والمزايدات الحكومية.

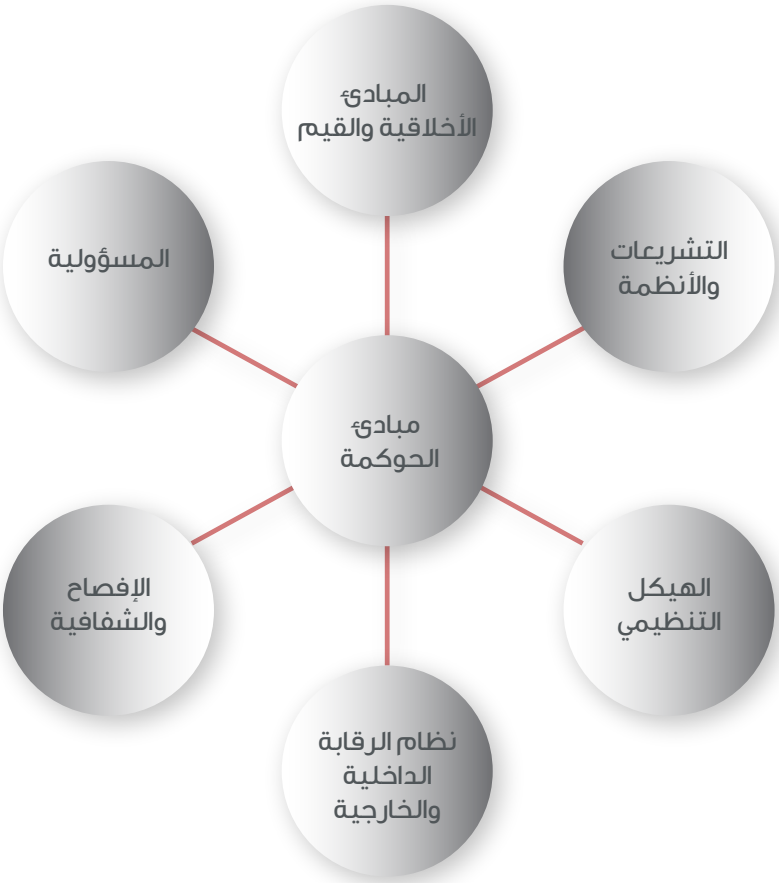

1. التشريعات وأنظمة العمل الحكومي

هي مجموعة من القوانين والأنظمة والمعايير والإجراءات التي تحكم وتنظم العلاقات فيما بين الأشخاص في المؤسسات وتنظم العمل المؤسسي الحكومي.

2. الهيكل التنظيمي وتحديد المهام

يُقصد بالهيكل التنظيمي ترتيب المراكز الوظيفية المختلفة في إطار الوحدة الإدارية مما يُيسر توزيع العمل ويمكن من خلالها تنفيذ الخطط وإدارة المخاطر ومراقبة أداء الموظفين وتحسين أداء المؤسسة وتحسين الاتصال والعملية الإدارية ككل في المؤسسات.

3. المسئولية

تكون الإدارة المسئولة هي الجهة المعنية بتقديم الخدمات اللازمة للمتعاملين مع المؤسسة الحُكومية بعدالة وشفافية وبحسب طبيعة عمل هذه المؤسسة ونشاطها، وفق القوانين والأنظمة والإجراءات، مع مراعاة المصلحة العامة ومسئوليتها نحو المجتمع. كما تعمل الإدارة المسئولة على أبراز هذه الأنظمة وقدرتها على الإدارة والتحكم فيها بشكل فعال والتطبيق العملي وتحديد المسئوليات وخضوع المؤسسة الحكومية للمراجعة والتقييم والتحديث المستمر.

4. نظام الرقابة الداخلي والخارجي

إن النظام الرقابي الداخلي صفة أساسية لتطبيقات الحَوْكَمة، حيث يمكن من خلالها ضبط جودة ونوعية الخدمات المقدمة وفق القوانين والنظم واللوائح المعمول بها التي تضمن تحقيق الأهداف المؤسسية وضمان كفاءة وفعالية أدائها. هذا بالإضافة لجاهزية المؤسسة للإشراف والرقابة الخارجية، متى ما تطلب ذلك.

5. الإفصاح والشفافية

تُوفر المؤسسات البيانات والتقارير الدورية اللازمة والمعلومات الرقابية للتقييم الدوري لمشاريعها ومبادراتها والخطط التشَغيلية وتقييم الإدارة التنفيذية والأفراد بشكل ممنهج ودقيق بما يفصح عن أوجه القصور والقوة وفرص التحسين. كما يتطلب من المؤسسات الحُكومية إبراز قدرٍ من الشفافية بما يضمن حقوق أصحاب المصلحة.

6. المساءلة

إن مساءلة المؤسسات الحُكومية أمام السُلطة التشريعية يضمن استدامة كفاءة الأداء من خلال جاهزية التنفيذيين وتحمل تبعات كافة القرارات المتخذة.

7. المبادئ الأخلاقية والقيم

ترتبط جميع سلوكيات وأخلاقيات المؤسسة بالقيم والتي تعتبرها جزءاً من عملها ومبادئها المؤسسية مما يضمن تقديم خدمات عامة بمعايير عالية الجودة، تضمن حقوق المتعاملين وأصحاب المصلحة. كما تضمن الحفاظ على المال العام وتحقيق الأثر الإيجابي على المجتمع من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

مجلس المناقصات والمزايدات
TENDER BOARD

الفصل الثاني

نبذة عن مجلس المناقصات والمزايدات

نبذة تاريخية عن المجلس

جاءت انطلاقة مجلس المناقصات والمزايدات في العام ٢٠٠٢ ليكون من بواكير ثمار المشروع الإصلاحي لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى – حفظه الله ورعاه – في نقل عمليات تنظيم وإدارة المناقصات إلى آفاق رحبة في مجال تطبيق المِراس الأفضل وتوفير الخدمات الأجدى التي ترقى لتطلعات واستحسان كافة المتعاملين، وذلك من خلال صدور المرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002، والذي نصت المادة (8) منه على إنشاء مجلس مستقل يسمى مجلس المناقصات خلال ثلاثة أشهر؛ أي خلال مطلع العام 2003، ومن ثم صدور المرسوم رقم (37) بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية خلال العام ذاته.

وتواصلاً لمسيرة المجلس الرامية للارتقاء بإجراءات المناقصات والمزايدات الحكومية، شهدت الأعوام الماضية إنشاء عدة مراسيم بتعديل بعض أحكام القانون أهمها صدور قانون رقم (29) لسنة 2010م، والذي نصت المادة الأولى منه على تعديل مسمى المرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002 بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية، ليكون بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، كما نصت المادة (8) منه على انشاء مجلس مستقل يسمى مجلس المناقصات والمزايدات.

وفي العام 2021 تم إصدار المرسوم الملكي رقم (84) لسنة 2021 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، هذا التعديل يأتي تنفيذاً للتوجيه الملكي السامي لحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه بتطوير التشريعات لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة لصالح المواطنين، وذلك ضمن حزمة من التشريعات التي أقرها مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله بما يسهم في تعزيز صيانة الحقوق وسيادة القانون ومواكبة متطلبات التنمية المستدامة.

هذه المراسم وتعديلاتها ساهمت في تعزيز ريادة المملكة في مجال إدارة المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية وفق أفضل الممارسات الدولية، وتضمن أرقى الممارسات والمعايير والأنظمة المتبعة في هذا المجال، بالإضافة إلى الارتقاء بالإجراءات وتبسيطها وتوضيحها، ورفع الثقة بالسوق المحلي كأكثر البيئات الاستثمارية المتسمة بالعدالة والشفافية والأكثر استقطاباً للموردين والمقاولين، وتوفير مناخ تنظيمي وتشريعي مرن ومشجع للشركات المحلية والدولية.

وشكل المجلس باعتباره الجهة التنظيمية المستقلة للإشراف على ممارسات المشتريات الحكومية، المنصة الرسمية لطرح مناقصات ومزايدات الجهات الحكومية وترسيتها على العطاءات الفائزة ضمن آلية تضمن المنافسة النزيهة بين جميع الموردين والمقاولين المؤهلين.

وانطلاقاً من دوره المحوري في تحقيق رؤية البحرين الاقتصادية 2030 الرامية إلى خلق اقتصاد أكثر تنافسية واستدامة، يواصل مجلس المناقصات والمزايدات منذ تأسيسه في تنظيم وإدارة المناقصات الحكومية وفق مبادئ الشفافية والمهنية وتكافؤ الفرص والمنافسة العادلة، ليكون أنموذجاً رائداً في الإشراف على المشتريات والمبيعات الحكومية وفق أفضل الممارسات الدولية.

وسعياً لرفع الكفاءة الاقتصادية في المملكة وضمان الاستغلال الأمثل للمال العام، يلتزم المجلس على الدوام بمد جسور التواصل المباشر مع جميع الأطراف ذات الصلة من جهات متصرفة وموردين ومقاولين بما يخدم الارتقاء بإجراءات المشتريات الحكومية ودعم هذه الجهات لتأمين مشترياتها بأسعار تنافسية عادلة.

المجالس السابقة

حرص مجلس المناقصات والمزايدات أن يكون ضمن أولوياته تمكين الجهات المتصرفة من تنفيذ خططها ومشاريعها دون أدنى تأخير، لذا يعقد المجلس اجتماعاته بصورة منتظمة، وذلك بشكل أسبوعي لاستعراض ومناقشة الكتابات والمراسلات الواردة إليه من جميع الجهات المتصرفة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، حيث تتضمن هذه الطلبات العديد من طلبات طرح وترسيه المناقصات والمزايدات وإصدار الأوامر التغييرية والتمديدات والتجديدات وغيرها من الطلبات وكذلك دراسة طلبات إعادة النظر المرفوعة إلى المجلس من قبل الموردين والمقاولين المشاركين في المناقصات والمزايدات.

رؤساء المجلس

الشيخ نايف بن خالد آل خليفة (2020 حتى الآن)

مرسوم ملكي رقم (1) لسنة 2020 بإعادة تشكيل مجلس المناقصات والمزايدات

المهندس باسم بن يعقوب الحمر (2011 - 2020)

مرسوم رقم (67) لسنة 2015 بإعادة تشكيل مجلس المناقصات والمزايدات

مرسوم رقم (48) لسنة 2012 بإعادة تشكيل مجلس المناقصات والمزايدات

مرسوم رقم (26) لسنة 2011 بشأن تعيينه رئيساً لمجلس المناقصات والمزايدات

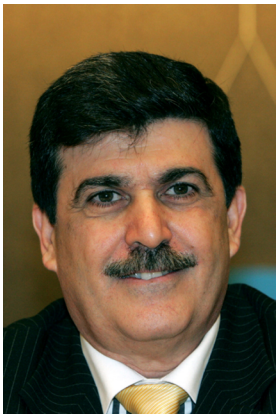

د. نزار بن صادق البحارنة (2009 - 2011)

مرسوم رقم (69) لسنة 2009 بإعادة تشكيل مجلس المناقصات

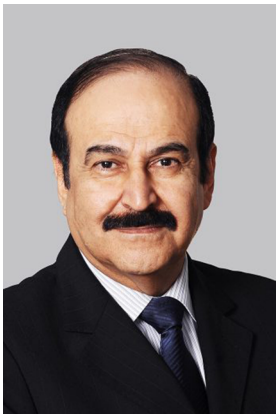

د. عبدالحسين بن علي ميرزا (2003 - 2009)

مرسوم رقم (6) لسنة 2007 بإعادة تشكيل مجلس المناقصات

مرسوم رقم (5) لسنة 2005 بإعادة تشكيل مجلس المناقصات

مرسوم رقم (3) لسنة 2003 بإعادة تشكيل مجلس المناقصات

أمناء عموم مجلس المناقصات والمزايدات

الدكتور المهندس محمد علي بهزاد (2019 حتى الآن)

المرسوم رقم (5) لسنة 2019م بتعيين أمين عام لمجلس المناقصات والمزايدات

السيدة هيام محمد العوضي (2015 - 2018)

المرسوم رقم (68) لسنة 2015م بتعيين أمين عام لمجلس المناقصات والمزايدات

المهندس عبدالعزيز عباس القصاب (2003 - 2015)

المرسوم رقم (69) لسنة 2003م بتعيين أمين عام لمجلس المناقصات

مهام المجلس

- الإشراف على المناقصات والمزايدات الحكومية وعمليات الشراء التي تقوم الجهات الحكومية المتصرفة.
- اعتماد المواصفات الفنية التي تقدمها الجهات الحكومية المتصرفة.
- إلغاء المناقصات والمزايدات وإعادة طرحها من جديد عند الحاجة إلى ذلك.
- استلام عطاءات المناقصات والمزايدات وفتح المظاريف والتحقيق من اشتمالها على المستندات والوثائق المطلوبة.
- اتخاذ القرار بشأن قبول العطاءات أو رفضها.
- تقييم أو مراجعة واعتماد تقييم العطاءات واتخاذ قرار الترسية بشأنها.
- اعتماد تأهيل الجهات المتصرفة المعنية للموردين والمقاولين.
- تطبيق الجزاءات على الموردين والمقاولين في حالة المخالفات أو التقصير في الوفاء بالالتزامات التعاقدية.
- البت في تظلمات الموردين والمقاولين المتعلقة بإجراءات المناقصات والمزايدات.

الخطة الاستراتيجية للمجلس

انطلاقاً من حرص مجلس المناقصات والمزايدات على القيام بدوره المحوري في تنظيم تعزيز ممارسات وأنظمة المشتريات والمبيعات الحكومية وتميزها بالفعالية والكفاءة، وذلك من خلال اتباع آلية تنظيمية مصممة لضمان أقصى قدر ممكن من العدالة وتكافؤ الفرص في مملكة البحرين، والمساهمة في تحقيق مستهدفات برنامج الحكومة 2019 - 2022 وطموحات الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030، فقد قام المجلس بتحديث خطته الاستراتيجية وفق أفضل الممارسات المتبعة في مجال المناقصات القائمة على المنافسة العادلة وتكافؤ الفرص والنزاهة والشفافية.

الرؤية

الارتقاء بمملكة البحرين لتصبح أنموذجاً عالمياً لممارسات المناقصات والمزايدات الفعالة.

الرسالة

العمل عن قرب مع القطاعيين العام والخاص في الوقت الذي نسعى فيه لمواصلة تعزيز شفافية وكفاءة ممارسات المشتريات والمبيعات الحكومية في المملكة، ودعم النمو الذي يشهده القطاع الخاص، بالإضافة إلى دعم الاستدامة الاقتصادية من خلال المحافظة على المال العام.

القيم

1. النزاهة والشفافية

نسعى لتحقيق أعلى مستويات النزاهة والشفافية في أداء أعمالنا والتعامل مع شركائنا وعملائنا.

2. الثقة والاحترام

نسعى لكسب ثقة واحترام الشركاء والعملاء من خلال الالتزام المهني في معاملاتنا وقراراتنا.

3. المساواة والإنصاف

تحقيق تكافؤ الفرص لجميع الأطراف ذات العلاقة.

4. الجودة والتميّز

نعمل كفريق لبلوغ أقصى مستويات الجودة في الأداء من أجل تحقيق التميّز في الخدمة.

5. المسؤولية

نعمل بروح المسؤولية في قراراتنا وأعمالنا ونؤكد على التزامنا الكامل بالعمل الجماعي.

6. الاحتراف والمهنية

نستثمر في تطوير وتحفيز كفاءة وأداء مواردنا البشرية لتعزيز قدراتنا ومصداقيتنا المهنية.

7. الإبداع

نشجع مواردنا البشرية على استغلال طاقاتها الإبداعية ومواهبها الكاملة لتحسين الأداء المؤسسي وتحقيق النجاح الاستراتيجي.

الأهداف الاستراتيجية

الأهداف الاستراتيجية الستة لمجلس المناقصات والمزايدات

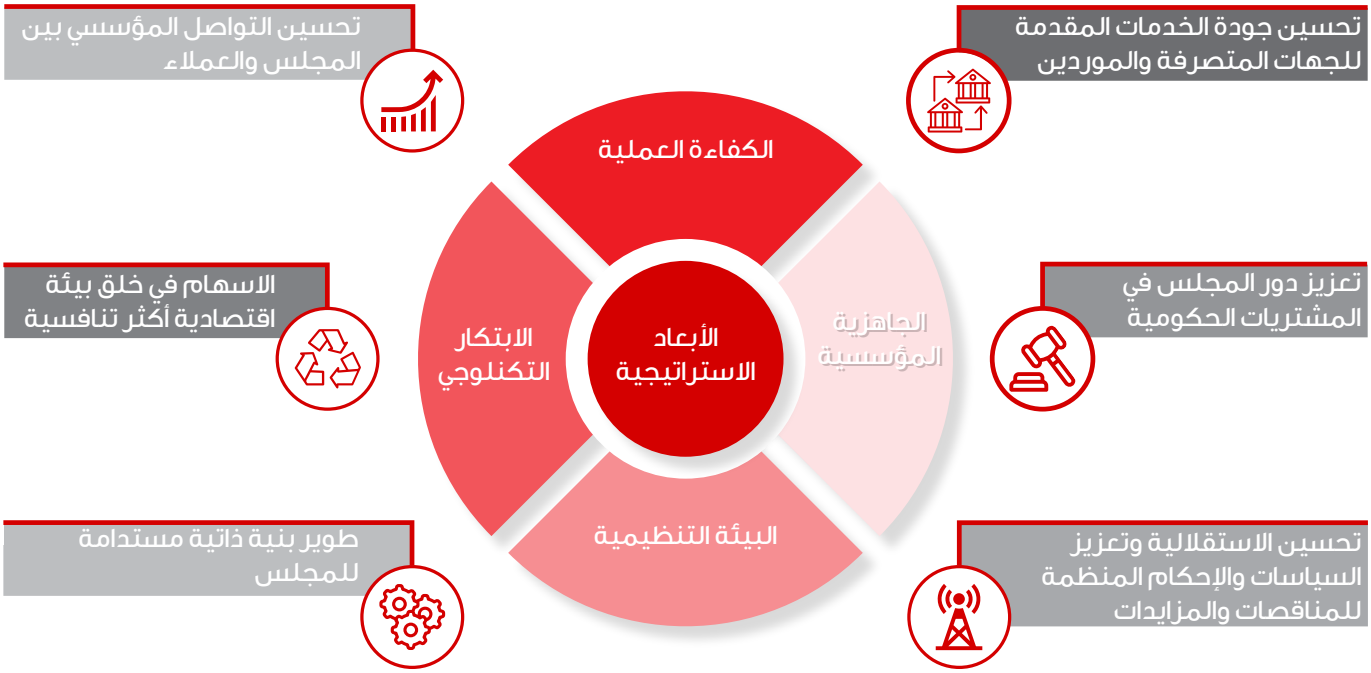

مجلس المناقصات والمزايدات
TENDER BOARD

الفصل الثالث

الهيكل التنظيمي

الهيكل التنظيمي للجهاز الفني والإداري

أصدر صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، مرسوم رقم (98) لسنة 2019 بتنظيم الجهاز الفني والإداري لمجلس المناقصات والمزايدات، بحيث يُنظم الجهاز الفني والإداري لمجلس المناقصات والمزايدات على النحو المبين أدناه.

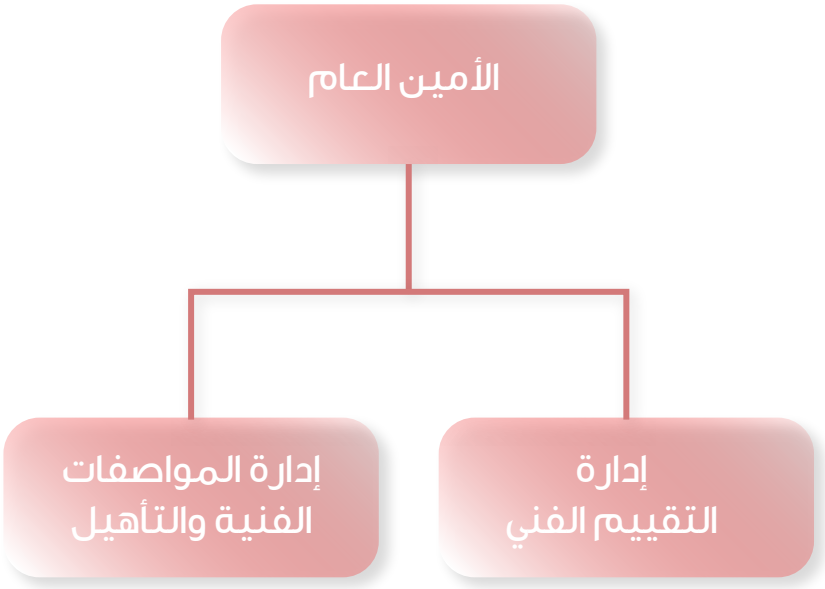

مجلس المناقصات والمزايدات
TENDER BOARD

الفصل الرابع
هيكل الحوكمة

يحرص مجلس المناقصات والمزايدات على العمل وفق منظومة حكومية موحدة قائمة على الالتزام برؤية جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه 2030 الاقتصادية الرامية إلى تعزيز وتحقيق مبادئ التنافسية والعدالة والاستدامة، والتي تتسق مع أهدافه الاستراتيجية من خلال الإشراف الدقيق على المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، والوقوف على مسافة واحدة بين المقاولين والموردين، مما يساهم في بث الثقة في بيئة الأعمال في مملكة البحرين وتشجيع جذب الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية، والذي بدوره في تعزيز الدور الكبير الذي يلعبه المجلس في تقديم نوعية مميزة من الممارسات.

المبادئ الأساسية للرؤية الاقتصادية حتى عام 2030

التنافسية

الرؤية هي أن تحقق البحرين قدرة تنافسية عالية في الاقتصاد العالمي وتحقق زيادة الإنتاجية بشكل طبيعي أكثر في ظل مناخ تنافسي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية. ويضاعف الأرباح، ويرفع مستويات الأجور، فالمعدل المرتفع للإنتاجية يجعل السلع والخدمات أكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمي، وتحقيق دخل أكبر، مما يملي على الشركات تقديم أفضل الخدمات، والبحث الدائم عن أفضل الطرق للإنتاج.

العدالة

إن رؤية البحرين هي أن النجاح الاقتصادي المستقبلي للمملكة سيؤثر على المجتمع بشكل أوسع، ويؤدي إلى إيجاد قاعدة عريضة للازدهار، ونحن نؤمن بأن الفرد يستطيع أن يقدم إسهاماً قيماً للمجتمع إذا توفرت له الوسائل وأتيحت له الفرصة المناسبة.

ولتحفيز وتعزيز العدالة لا بد أن يلتزم القطاعان العام والخاص بالشفافية، وتوفير أجواء التنافس الحر العادل في كافة المعاملات، سواء أكان ذلك مرتبطاً بالتوظيف أن بمزاد عام بيع أراض أم ترسية مناقصة، ويكمن دور الحكومة في توفير الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضمن حماية المستهلكين والمعاملة العادلة لأصحاب الأعمال سعياً إلى التطبيق العادل للقوانين.

الاستدامة

يرجع الجانب الأكبر من حجم النمو الذي تم تحقيقه في البحرين خلال العقدين الماضيين إلى القطاع العام، وهو اتجاه أصبح من الصعب المضي فيه أكثر من ذلك، نظراً إلى القيود المتزايدة التي أصحب تحكم الميزانيات الحكومية بوجه عام، وتزايد مستوى المنافسة في الاقتصاد العالمي، ومن هنا فإنه بحلول عام ٢٠٣٠ يتعين أن يكون القطاع الخاص قادراً على أداء النشاط الاقتصادي بشكل يضمن استدامة الازدهار.

إن الرؤية الاقتصادية هي تثبيت ازدهار مملكتنا على أسس صلبة، إذ يجب أن تلتزم سياسة التمويل الحكومية بمبدأ الاستدامة من أجل المحافظة على نظام مستقر قائم على التطلعات المستقبلية.

برنامج الحكومة (2019 – 2022)

ركز برنامج الحكومة (2019-2022) على البناء على ما تحقق من مكتسبات للوطن والمواطنين، في ظل الوصول إلى توازن مالي بين المصروفات والإيرادات مع الاستمرار في تحقيق نمو اقتصادي إيجابي واستقرار نقدي وتنمية شاملة.

يهدف توجه الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية في برنامج الحكومة إلى تقليص العجز في الميزانية العامة واستقرار الدين العام، والوصول للتوازن المالي بين المصروفات والإيرادات مع نهاية عام 2022، مع الاستمرار في تحقيق نمو اقتصادي إيجابي، واستقطاب الاستثمارات بما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل الواعدة للمواطنين، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية وتنظيم وتنمية قطاع النفط والغاز والصناعات المرتبطة بهما، خصوصا مع توجيه الحكومة في اطلاق عدد من المبادرات في دعم القطاع الخاص، والذي بدورها تساهم في تحقيق التعافي الاقتصادي.

ويسهم مجلس المناقصات بشكل رئيسي من خلال المبادرات إلى تحقيق التوجه الحكومي الخاص بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام المتمثل في:

- توفير مناخ تنظيمي وتشريعي مرن ومشجع للشركات المحلية والدولية.
- رفع الثقة في السوق المحلي كأكثر البيئات الاستثمارية المتسمة بالعدالة والشفافية والأكثر استقطاباً للموردين والمقاولين.
- تعزيز ريادة المملكة في مجال إدارة المناقصات والمشتريات الحكومية وفق أفضل الممارسات الدولية.
- تضمين أرقى الممارسات والمعايير والأنظمة المتبعة في مجال تنظيم عمليات المناقصات والمشتريات الحكومية.
- الارتقاء بإجراءات المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية وتبسيطها وتوضيحها.

أهداف المجلس

يتبنى مجلس المناقصات والمزايدات خطط وأهداف استراتيجية واضحة المعالم تستند على مجموعة من المشاريع والمبادرات المحدودة وفق مستهدفات برنامج الحكومة 2019-2022 وطموحات الرؤية الاقتصادية 2030 ووفق رؤية مملكة البحرين 2030، وارتكازاً على قيم الكفاءة والشفافية والنزاهة بهدف تحقيق رؤية المجلس الرامية للارتقاء بمملكة البحرين لتصبح أنموذجاً عالمياً لممارسات المناقصات والمزايدات الفعالة، إذ حدد قانون المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومة أهداف المجلس التي تسهم في توفير بيئة تنظيمية على مستوى عالمي تساعد القطاع الخاص على تحقيق النمو، وتعزيز ثقة المستثمرين الدوليين بمملكة البحرين كمكان مفضل للقيام بالأعمال، وتتمثل أهداف القانون في الآتي:

- حماية المال العام ومنع تأثير المصالح الشخصية على إجراءات المناقصات.
- تحقيق أقصى درجات الكفاءة الاقتصادية للحصول على المشتريات الحكومية بأسعار تنافسية عادلة.
- تشجيع مشاركة الموردين والمقاولين في إجراءات المناقصات والمشتريات الحكومية.
- تعزيز النزاهة والمنافسة وتوفير معاملة عادلة لجميع الموردين والمقاولين تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص.
- تحقيق الشفافية في جميع مراحل إجراءات المشتريات الحكومية.

الاستراتيجية العامة للمجلس

إن مسيرة التحديث والتطوير في المجلس ماضية بخطى ثابتة وفق مبادرات نوعية واضحة المعالم، مع الحرص على ابتكار خدمات متنوعة بجودة عالية في سبيل تحسين مركز مملكة البحرين في المؤشرات الدولية، بالإضافة إلى تحسين الإجراءات والعمليات في مجال المشتريات بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، بغية تحسين بيئة الأعمال وجعلها بيئة جاذبة للاستثمار. ويواصل المجلس بخطى واثقة وخطوات حثيثة مسيرته وفق أفضل مبادئ الشفافية والمهنية وتكافؤ الفرص والمنافسة العادلة، ومتجاوز المصاعب وتحويل التحديات إلى فرص وإنجازات ليكون أنموذجاً رائداً في الإشراف على المشتريات الحكومية.

مؤشرات الأداء

يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجلس من خلال المبادرات الرئيسية التي يعكف المجلس على تحقيقها، والتي تتضمن مؤشرات أداء لقياس إنجازها والتحقق من أهدافها وهي كالتالي:

مقاييس الأداء لقياس كفاءة دورة المشتريات

1. أساليب الطرح
2. الخدمات المقدمة الكترونياً
3. التوفير
4. الاتفاقيات الاطارية والتفاوض
5. كفاءة الجهة المركزية للمشتريات
6. المناقصات الملغاة
7. أسباب الغاء المناقصات
8. الوقت من الطرح للترسية

مقاييس الأداء لقياس الشفافية

1. عدد العطاءات
2. عدد الموردين
3. المعلومات المقدمة للجمهور

كفاءة القوى العاملة

1. مقارنة عدد العاملين على المناقصات مع قيمة وعدد العقود والمعاملات الغير منجزة
2. اجمالي عدد القوى العاملة المدربة

تقييم أداء الموردين

1. عدد الاعمال المنجزة بالمستوى المطلوب
2. الوقت المستغرق في تنفيذ وإنجاز الاعمال
3. الوقت المستغرق لإتمام عملية الدفع

المساواة بين الجنسين

قام مجلس المناقصات والمزايدات بتشكيل لجنة لتكافؤ الفرص، وهي لجنة تهدف إلى ادماج احتياجات المرأة في إطار تكافؤ الفرص في مجال العمل وتعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الموظفين والمستفيدين والخدمات المقدمة من قبل المجلس وذلك بالتنسيق مع المجلس الأعلى للمرأة، وإبداء رأيها في القضايا المتعلقة بإدماج احتياجات المرأة في إطار تكافؤ الفرص.
وقد قامت المجلس بتشكيل لجنة تكافؤ الفرص أثر صدور تعليمات جهاز الخدمة المدنية رقم (4) لعام 2014 بشأن انشاء لجان تكافؤ الفرص بالقطاع الحكومي.

تختص لجنة تكافؤ الفرص بالمجلس بوضع الضوابط والمعايير والخطط ذات العلاقة بتطبيق مبادئ تكافؤ الفرص وتحقيق الادماج الكامل لاحتياجات المرأة في إطار تكافؤ الفرص ومتابعة تطبيقها وتقديم الاستشارات بالتنسيق مع المجلس الأعلى للمرأة وجهاز الخدمة المدنية إذا تطلب الأمر ذلك بحسب اختصاصاته المنصوص عليها في قانون ولوائح الخدمة المدنية وذلك في المجالات التالية:

- تعزيز تكافؤ الفرص بين موظفي المجلس في التعيين والتدريب والابتعاث والترقي الوظيفي وضمان مراعاة.
- ادماج احتياجات المرأة العاملة.
- إدماج احتياجات المرأة في إطار تكافؤ الفرص في سياسات وخطط وموازنة المجلس.
- بناء قدرات موظفي المجلس في مجال ادماج احتياجات المرأة في إطار تكافؤ الفرص.
- تحسين وضعية المرأة وبيئة عملها والتغلب على المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في المجلس.
- دعم جهود المجلس الأعلى للمرأة وتفعيل ونشر جهوده في مجال مبدأ تكافؤ الفرص وإدماج احتياجات المرأة.
- في إطار تكافؤ الفرص في برامج الوزارة حسب برامج الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المستفيدين من الخدمات المقدمة في المجلس.

مجلس المناقصات والمزايدات
TENDER BOARD

الفصل الخامس

التشريعات القانونية

التشريعات القانونية للمجلس

فيما يلي التشريعات الخاصة بمجلس المناقصات والمزايدات:

الرقم	القانون أو المرسوم
1	مرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002 بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية
2	مرسوم بقانون رقم (37) لسنة 2002 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية
3	قانون رقم (29) لسنة 2010 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002 بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية
4	مرسوم رقم (84) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية

الرقم	قرارات المجلس
1	قرار رقم (3) لسنة 2004 بشأن أحكام وشروط الضمان الابتدائي وضمان التنفيذ
2	قرار رقم (1) لسنة 2010 بشأن معايير المقارنة بين العطاءات
3	قرار رقم (1) لسنة 2015 بشأن إجراءات المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية الداخلية
4	قرار رقم (1) لسنة 2017 بشأن قيمة وثائق التأهيل المسبق ووثائق المناقصة
5	قرار رقم (1) لسنة 2020 بشأن اللائحة الخاصة بإجراءات التأهيل المسبق للموردين والمقاولين

الرقم	تعاميم المجلس
1	تعميم رقم (2) لسنة 2003 بشأن الإجراءات الواجب إتباعها بالنسبة للعقود المبرمة بين الجهات المشترية والشركات والمؤسسات الخاصة
2	تعميم رقم (1) لسنة 2007 بشأن تقديم العطاءات المتعلقة بالدراسات والخدمات الاستشارية والتخصصية في مظروفين
3	تعميم رقم (3) لسنة 2007 بشأن العطاءات التي يتم رفضها عند فتح المناقصات
4	تعميم رقم (2) لسنة 2012 بشأن ذكر الأسماء والمسميات الوظيفية للأشخاص الموقعين على المستندات والمكاتبات المرسلة إلى مجلس المناقصات والمزايدات

5	تعميم رقم (3) لسنة 2012 بشأن تزويد المجلس بأسس ومعايير المقارنة بين العطاءات بغرض مراجعتها
6	تعميم رقم (4) لسنة 2012 بشأن ضرورة توفر الاعتماد المالي اللازم للمناقصة مع تقديم تأكيد كتابي إلى مجلس المناقصات والمزايدات عند طلب الترسية
7	تعميم رقم (5) لسنة 2012 بشأن التخطيط المسبق للفعاليات الدورية والمناسبات المتكررة بغرض طرحها في مناقصات
8	تعميم رقم (6) لسنة 2012 بشأن إدراج المواد المعروضة للبيع عن طريق المزايدة في قوائم تشتمل على بيانات تفصيلية للمواد المراد بيعها
9	تعميم رقم (5) لسنة 2017 بشأن بيع وثائق التأهيل المسبق ووثائق المناقصة
10	تعميم رقم (1) لسنة 2018 بشأن مركزية الإعلان عن طرح المناقصات والمزايدات وأعمال التأهيل المسبق
11	تعميم رقم (2) لسنة 2019 بشأن تطبيق الأفضلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
12	تعميم رقم (3) لسنة 2019 بشأن الإعلان المركزي عن طرح المناقصات الداخلية
13	تعميم رقم (1) لسنة 2020 بشأن مراعاة بعض الأمور التنظيمية التي يجب اتباعها في أعمال المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية
14	الملحق رقم (1) للتعميم رقم (1) لسنة 2020م بشأن مراعاة بعض الأمور التنظيمية
15	الملحق رقم (2) للتعميم رقم (1) لسنة 2020م بشأن مراعاة بعض الأمور التنظيمية
16	تعميم رقم (2) لسنة 2020 بشأن إجراءات اصدار الأوامر التغييرية
17	الملحق رقم (1) للتعميم رقم (2) لسنة 2020 بشأن إجراءات إصدار الأوامر التغييرية
18	تعميم رقم (3) لسنة 2020 بشأن مدونة لقواعد السلوك الواجب اتباعها من قبل اللجان المختصة بالمناقصات والمزايدات لدى الجهات المتصرفة
19	الملحق رقم (1) للتعميم رقم (3) لسنة 2020 بشأن مدونة لقواعد السلوك
20	تعميم رقم (4) لسنة 2020 بشأن الرسائل الواردة إلى مجلس المناقصات والمزايدات
21	تعميم رقم (5) لسنة 2020 بشأن إضافة التحويل البنكي إلى طرق تقديم الضمانات
22	تعميم رقم (6) لسنة 2020 بشأن خطة المشتريات
23	تعميم رقم (1) لسنة 2021 بشأن إضافة بند لوثائق المناقصة يقضي بإرفاق تفويض من الجهة المشترية
24	تعميم رقم (3) لسنة 2021 بشأن الأخطاء الثانوية وأخطاء السهو
25	تعميم رقم (4) لسنة 2021 بشأن اخطار الموردين والمقاولين المشاركين في المناقصة أو المزايدة بالتعديل على الوثائق والإجابة على الاستفسارات
26	تعميم رقم (5) لسنة 2021 بشأن مراعاة بعض الأمور التي يجب اتباعها عند فحص الضمانات الابتدائية
27	تعميم رقم (6) لسنة 2021 بشأن صلاحية التأهيل المسبق في عمليات المناقصات والمزايدات
28	تعميم رقم (7) لسنة 2021 بشأن إيقاف استلام الضمانات بصورة نقدية

مجلس المناقصات والمزايدات - مملكة البحرين
صندوق بريد: 18686
المنامة، مملكة البحرين
info@tenderboard.gov.bh
+973 1756 6666
+973 1758 7855